

نورا لافي

أهلية المرأة والاضطهاد الاستعماري: الذاكرة والأرشيف في تونس

MECAM Papers | Number 10 | January 8, 2025 | <https://dx.doi.org/10.25673/117659> | ISSN: 2751-6490

يسهم التأمل في دور المرأة في ظل الاستعمار إسهاماً حاسماً في النقاشات حول كيفية كتابة تاريخها في تونس المعاصرة. واستناداً إلى مدونة أرشيفية تتعلق بمعاناة النساء اللواتي صُنفن في خانة «التمردات» إبان الفترة الاستعمارية، نتبين أن تقصي وضع المرأة يتيح لنا إعادة النظر في أهليتها وإعادة كتابة تاريخ الاستعمار بشكل مختلف وتسلط الضوء على قضايا الذاكرة من منظور جديد.

• نقترح في هذا المقال منهجية لتحليل الاستبداد الاستعماري وآلياته في التغلغل في فضائل المجتمع. ونروم بذلك ترتيب أنماط الأهلية النسائية في السياق الاستعماري، من المشاركة المباشرة في حركات المقاومة إلى المشاركة عبر الأقارب المذكور.

• من خلال سلسلة من المقابلات التي تستند بالمقاربة بين ردود الأفعال المنعكسة في الشهادات الميدانية الحية ومضمون وثائق الأرشيف يتم تحري بنية الذاكرة. وينضوي ذلك ضمن آليات استقراء طرق استرجاع الماضي وتأثير حيثياته على الهوية وطبيعة المجتمعات وحاضرها.

• ونبتغي في هذا الصدد القيام بدراسة مجهرية لمدونة الأرشيف، مستند هذه الدراسة، في علاقة بالاضطهاد الاستعماري اليومي والنخب في بواطن الذاكرة لإبراز ظواهر مقاومة المجتمع الحالي.

الإطار

إن وضع الأسس اللازمة لفك رموز الجود الاستعماري المعاصر، مع استمرار آلياته في هيكلة العلاقات مع المنطقة على نطاق واسع، هو أمر أساسي. فقد شكّل الاستعمار الأوروبي المجتمعات المحلية والفئات المعتمدة عادة في الدراسة على حد سواء. وتفكيك هذه الفئات والسرديات السائدة الموروثة عن الاستعمار الراضة لاستخدامها دون نقد يعد أمراً حيوياً في الوقت الحاضر.

أهلية المرأة كتحدٍ للسرديات التاريخية الاستعمارية والذكورية

عُرِضَتْ، في 5 شباط/فبراير 1916 بتطاوين، جنوب البلاد التونسية، ممتلكات العديد من الأشخاص المتهمين بالتمرد من قبل نظام القمع الاستعماري في بنة عليّة. وكان من بين ضحايا عملية الطرد العنيفة هذه عدة نساء، من بينهن مريم ومبروكة بن ع. وعائشة ومريم ك. وريم بنت ك. ورقية بنت أ. حيث اتهمن بأنهن «عاصيات» حسب المصطلحات الاستعمارية (ANT، السلسلة أ، الربع 208TER). وقد جاءت هذه الإجراءات في أعقاب حملات القمع العسكرية والتحقيق الذي أجراه الجيش الفرنسي حيث «اقترح قائد كتبية القطاع إجراء مصادرة [...]». وكشف إحصاء ممتلكات التمرد أن المرأة المذكورة أعلاه، والتي فرت إلى طرابلس مع زوجها، كانت تمتلك عددا من العقارات. وتبين أنه من الضروري تجريدتها منها.

و سنسعى لتتبع مصير هؤلاء النسوة المتمردات وأثر مقامتهن في الذاكرة الحالية. لقد أهمل المؤرخون أو بالأحرى أنكروا ولفترة طويلة من الزمن، أهلية المرأة في السياقات الاستعمارية. وفي مواجهة جمود القراءات الأوروبية المركزية والذكورية للتاريخ، انتشرت تدريجياً منذ تسعينيات القرن الماضي الدراسات الأكاديمية المكسرة لقدرة المرأة على الفعل، وعلى الوعي والاستقلالية في المجتمع، وعلى التأثير الفعال في المصائر الجماعية. وقد تطورت هذه الحركة على أساس كل من النظريات النسوية وفلسفة تمحدي نماذج الهيمنة السائدة. وقد طرحت روايات وأساليب ومفاهيم بديلة، تحدث في المقام الأول رؤى مجتمعات الماضي ذاتها وكذلك التصورات المسبقة عنها في إعادة تشكيل الحاضر باستمرار. لقد كان مفهوم «الأهلية»، الذي يلخص تعريفه كل هذه العناصر، في قلب هذه المقاربات (Haicault 2012). وقد اقترن ذلك أحيانا بالرغبة في الاهتمام ليس فقط بمصير النساء المنحدرات من خلفيات اجتماعية لم تكن بالضرورة محترمة، بل وكذلك بالقدرة على الفعل. وقد استرشدت هذه المناقشات بالنظرة النقدية للهيل إلى اعتبار أنه من المستحيل الإحاطة بالأصوات والأفعال التاريخية للنساء المهمشات (Spivak 2004). وبالتالي، ركزت التاريخة على سبل إعادة الأهلية إلى الأشخاص الذين حرّموا منها أحيانا على نحو متناقض بسبب الاهتمام الذي أولي لأشكالها الفرعية (Navarro Tejero 2004). وبناءً على ذلك، ساد القول بأن النساء المهمشات لم يكن لديهن صوت فحسب، بل أيضا قدرة على الفعل وإمكانية فعلية لكثافة التاريخ (Davidson and Roach Pierson 2001).

يطرح هذا النوع من المقاربة بالنسبة إلى القائمين على تدوين الماضي مسألة المصادر؛ لأن الظروف ذاتها التي تقف وراء إنكار أهلية المرأة جعلت آثارها نادرة وسط وفرة المصادر الأرشيفية التي تظهر هيمنة الرجل، وبالتالي تعزز صورتها في مستويات مختلفة من الآفاق المستقبلية (Lafi 2020). فالمهمة بالنسبة إلى المؤرخات ذات شقين: التأمل، أولا، في الآثار الممكنة للأهلية في الماضي من أجل التخلص من الجمود في التصورات المستقبلية على أساس الغياب المزعم للمرأة. وفي حالة العالم العربي (Ghabrial 2016؛ Moghadam 2010)، وكذلك في حالة الإمبراطورية العثمانية بشكل عام (Faroqi 2023)، كان النهج المفضل هو تغيير المنظور ومراجعة التسلسل الزمني وتعزيز رؤية تحليلية تهتم بقدرة المرأة التاريخية على الفعل. وقد تطور هذا الأمر على التقيض من النظرة الاستعمارية و/أو الاستشراقية التي غالبا ما تحصر المرأة في خضوع مزدوج للنظام الأبوي المحلي والنظام الاستعماري على التوالي. وبهذه الطريقة، كان من الممكن التفكير في طبيعة الهيمنة الاستعمارية. وقد نظر الباحثون في النواقل التي تساعد على استمرار طرائق الهيمنة هذه في بيئات ما بعد الاستعمار، والتي تعرف بأنها إدامة النماذج الموروثة من الأزمنة السابقة (Prakash 1994؛ Sadiqi 2008؛ Sibaud 2004). كما تتيح المقاربات المعاصرة الاهتمام بفاعلية المستعمرين (Edwards 2017)، وبالتالي إعادة ربط تاريخ عصر الإمبراطورية بمجهر المجتمعات المتأثرة (Cooper 1994).

كتابة التاريخ النسوي لتحرير المعرفة من هيمنة الاستعمار

انطلاقاً من هذه المقاربة، درستُ مجموعةً يحفظُ بها الأرشيف الوطني التونسي (الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، النحانات من 187 إلى 208). وهي عبارة عن أرشيفات الحملة العسكرية الفرنسية ضد مقاومة الاستعمار في جنوب هذه الولاية العثمانية التي استولت عليها الدولة الفرنسية سنة 1881 بعد أن حاولت لعدة عقود السيطرة عليها في خضم التنافس بين القوى الاستعمارية على توسيع رقعة نفوذ كل منها. وكما يتبين من الملفات المخصصة «للعصاة»،

كما كان يُطلق عليهم في الوثائق التي تم الاطلاع عليها، فإن ضحايا هذه العملية التي اتسمت بالعنف والتدخل كانوا في غالبيتهم الساحقة من الرجال وهم: المقاومون والنشطاء السياسيون ومن يقودون حركات الاحتجاج أو المقاومة، ومن يقيمون علاقات مع الإمبراطورية العثمانية، ومن يرفضون الإجراءات الاستعمارية للسيطرة على البلاد وإخضاع الهيئات الحاكمة له. كان من بين ضحايا القمع هؤلاء (الذين قتلوا في المعارك أو سجنوا أو أعدموا أو نفوا إلى طرابلس/ إسطنبول على وجه الخصوص) العديد من النساء (20 إلى 25 في المائة) أيضاً، وهن نساء يمكن تحليل هوياتهن ومسارات حياتهن بفضل الدقة المتناهية لجهاز القمع الاستعماري. وقد تعرضت هؤلاء النسوة للملاحقة أو الاضطهاد بعدة طرق، مما يكشف عن مجموعة متنوعة من تشكيلات الأهلية. فبعضهن واجهن العقاب لكونهن زوجات المقاومين أو أمهاتهن أو بناتهن أو أخواتهن. وبعيداً عن حصرهن في دور اجتماعي سلبي، فقد عرّضن ذلك للقمع الاستعماري وتصرفات الشرطة وما يسمى بنظام العدالة، مما أدى إلى زيادة انخراطهن كمعارضات. كان هذا هو النوع الأول من الأهلية، سواء من حيث مكانة المرأة في المجتمع أو من حيث رد فعلها على التدخل الاستعماري. وفي عام 1899/1900، استدعت مبروكة بنت ك. للبول أمام المحاكم الاستعمارية فيما يتعلق بمساعي التمرد التي قام بها شقيقها في منطقة مطماطة (الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، النحانة 187 ثالثاً، الملف 207). وانطبق الأمر نفسه على منصور بنت أ. وريما بنت ب. فيما يتعلق بما يقوم به أبنائهما وإخوتهما من أعمال التمرد. كما تمت ملاحقة نساء أخريات بسبب أفعالهن الخاصة، مما يكشف عن مشاركة المرأة الهامة والفعالة في حركة المقاومة. ويوضح ذلك وجود نوع ثان من الأهلية. وتندرج حالة فاطمة بنت م. بنت س.، من قبيلة أولاد وزان، ضمن هذه الفئة، كما أن جهاز القمع هو الذي أنشأها (الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، النحانة 208 ثالثاً، الملفان 233، 234). وقد أدينَت بتهمة «التمرد» في عام 1915 في منطقة تطاوين، وتم الاستيلاء على جميع ممتلكاتها وبيعها في المزاد العلني. كما تمت مصادرة ممتلكات ورثتها وشركائها في الملكية، مما يدل على أن العقوبة كانت جماعية في طبيعتها وجاءت في تجاهل تام للقانون، بهدف طرد المتضررين وذريتهم في المستقبل. كما بحثت السلطات الاستعمارية أيضاً في إمكانية مصادرة الأوقاف (الأحباس) المرتبطة بالتمرد المعاقبين. وفي إستهدافه لأشكال الملكية الجماعية مثل المراعي الزراعية والمتاجر والرافق، عزز الجهاز الاستعماري قبضته على الأرض من خلال القمع الذي مارسه على التمرد عن طريق نظام عدالة مشوه. فقد كانت هياكل المجتمع مستهدفة بقدر ما كانت تستهدف أراضيه. وتعتبر بعض المحفوظات بوضوح عن الأهداف الكامنة وراء استراتيجية المصادرة هذه. على حد تعبير الرائد Miquel، رئيس مخفر بئر كسيرة بمنطقة رمادة: «كشفت إحصاء ممتلكات التمرد أن العديد من النساء اللواتي هربن إلى طرابلس كن يملكن أيضاً ممتلكات أو حصصاً في ممتلكات متفاوتة الحجم. ويبدو أنه من الضروري عدم السماح لهن بامتلاك الممتلكات، مهما كانت درجة ترددهن في محاكمة النساء» (الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، النحانة 208 ط، ملف 1998).

تحت هذين الشكليين البينيين لفهوم الأهلية، تكشف المحفوظات عن وجود شكل آخر يتعلق بمكانة المرأة في مجتمع الجنوب التونسي في مطلع القرن العشرين. إذا كانت الإدارة الاستعمارية قد صادرت الممتلكات والمتاجر والأراضي من النساء المتمردات، فلا بد أن يكون ذلك بسبب امتلاكهن لها في المقام الأول. كما تعطي السجلات الفردية في بعض الأحيان تفاصيل عن كيفية الحفاظ على هذه الممتلكات من قبل النساء كمزارعات أو صاحبات متاجر أو مشاريع تجارية. وهكذا تفتح المحفوظات نوعاً ثالثاً من الفاعلية: وهي الحياة اليومية التي لم تكن النساء فيها محدودات بالضرورة في دور اجتماعي سلبي في ظل ظروف الهيمنة الذكورية. وبالتالي، فإن جزءاً مهماً من القمع الاستعماري - بالإضافة إلى مهاجمة البعد الجسدي من خلال الحرمان من الحرية والتعذيب والهروب القسري والحط من الصورة الاجتماعية للشخص - كان يتمثل في تهويض أسس مكانة المرأة في المجتمع من خلال المصادرة والإتلاف.

ومن بين الضحايا هنا خليفة بن م. وشقيقتها مريم وعائشة في تطاوين عام 1915، اللواتي صدر بحقهن معروض نزع الملكية من قبل نظام «العدالة» الاستعماري. «تغطي هذه الأراضي مساحة إجمالية تبلغ حوالي 150,000 متر مربع [مع] ثلاث واحات من التخيل غير المقسمة» (الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، النحانة 208 ط، ملف 2005). وكانت المالكة، مسعودة بنت م.، ضحية الإجراءات نفسها في عام 1916 (الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، النحانة 208 ط، ملف 1997). وقد سارت وسائل الحكم هذه جنباً إلى جنب مع استراتيجيات واعية لإرساء الجماعة، كما شهد الرائد Miquel: «بما أننا سنقوم بإغلاق الأراضي التونسية

أمامهم، فإن قبيلة وزان سينتهي بها الأمر إلى المجاعة، وطالما أنهم يملكون السلاح، فإنهم سيحاولون معارضة تنفيذ خططنا. ولكي لا تكون المصادرة عملية عديمة الفائدة، سيتعين علينا توفير القوات المسلحة اللازمة لتطبيقها" (الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الفحاة 233 و234). كانت المصادرة والطرده والإخلاء والعمليات العسكرية كلها جوانب مترابطة تربطاً وثيقاً في النظام الاستعماري.

وبالتالي، فإن مصير هؤلاء النسوة المتمردات يوفر عناصر حاسمة لتأهيل فعالية المرأة في مقاومة الاستعمار ومسارات تدخله المختلفة. إن كتابة الماضي من هذه الزاوية تجعل من الممكن، تماشياً مع الجهود الأخرى الرامية إلى رفع الهيمنة الاستعمارية عن السرديات التاريخية من خلال سرديات النساء (Anagol 2008)، لمناقشة التسلسل الزمني للاستيلاء الاستعماري وذلك بالنظر إلى التاريخ الطويل للمقاومة. وتظهر الملفات الأرشيفية قيد الدراسة هنا استمرارية قوية منذ عام 1830، فيما يتعلق بشبكات مقاومة الاستعمار الفرنسي لولاية الجزائر العثمانية، وحتى الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى على الأقل. وعلى غرار الدراسات الأساسية حول دور المرأة في التاريخ التونسي (Chater 1975؛ Ben Said Cherni 1987؛ Larguèche 2000)، يتيح لنا ذلك أيضاً ربط هذا التسلسل الزمني بالتسلسل التاريخي التقليدي المتعلق بنشأة الحركة الوطنية: إذ لم تكن هناك فترة زمنية دون شكل من أشكال مقاومة الحكم الاستعماري، وفي كل مرحلة من هذه المراحل لعبت المرأة دوراً حيوياً. وهذا يتيح لنا أيضاً إمكانية وضع سياق ومناقشة نشأة التصنيفات الجندرية - وبالتالي اقتراح قراءة بديلة - استناداً إلى إعادة تقييم مزدوجة لمكانة المرأة في المجتمع ومكانتها في حركة المقاومة، على التوالي.

صمود المرأة التمردية: بنيات ذاكرة مختلفة

يرتبط هذا البحث أيضاً بالتأملات حول الاستخدامات المعاصرة للتاريخ (Glassberg 1996)، وكذلك حول مسارات بناء الذاكرة. مكنتني دراسة ما جاء في الأرشيف عن النساء المتمردات من إقامة حوار على أصعدة أخرى، حيث يشمل ذلك بعدين زمنيين جديدين وأنواعاً مختلفة من التفاعلات مع المجتمع. ويشمل البعد الأول العالم الأكاديمي، وتعريف الدراسات الجندرية، والمناقشات حول دراسة أدوار النساء في الحركة الوطنية. وقد أثار إدخال هذه التحقيقات حول فعالية النساء المتمردات في مطلع القرن العشرين في المناقشات الأكاديمية تساؤلات حول كيفية كتابة تاريخ المرأة، وتاريخ فئات النوع الاجتماعي، وكذلك كيفية التعامل مع «الأهلية» كمفهوم قائم. كما تدعو هذه المقاربة إلى مراجعة التأطير التاريخي للحركة الوطنية التونسية. ففصل التسلسل الزمني لنشأة التنظيمات السياسية المقاومة للحكم الاستعماري عن التسلسل الزمني للمراحل الأولى من توطيد هذا الأخير يعني ضمناً حدوث مرحلة وسيطة من الاستقرار النسبي. إلا أنني أجد، استناداً إلى هذه الدراسة، أن مثل هذه الحقبة لم تكن موجودة أبداً. كما أن دراسة مسارات المرأة في هذا التسلسل الزمني الموحد يجعل من الممكن أيضاً الإصرار على حقيقة أن أهلية المرأة كانت متأصلة في المجتمع المستعمر، وليس مجرد نتاج التأثير النهائي للمستعمر الذي يفترض أن أثره الأبوي أقل حدة. وبهذه الطريقة، ساهم عرض هذه المحفوظات وتحليلها في الكتابة الجماعية لسردية بديلة متحررة من الاستعمار ومنفتحة على مفهوم متجدد للهوية الجندرية.

أما البعد الثاني فيتعلق بذاكرة المجتمع التونسي عن مقاومة المرأة. وقد شملت أصداء هذا البحث أطراً زمنية تختلف أحياناً عن تلك المشار إليها في ملفات الأرشيف التي تم الاطلاع عليها. واعتماداً على هذه الملفات التي تم فحصها، أصبح للشخصيات النسائية المجهولة التي كانت جزءاً لا يتجزأ من مقاومة الحكم الاستعماري صدى مرة أخرى، وبالتالي يمكن أن يكون لها موقع اجتماعي فعال. وخلال المقابلات التي أجريتها مع النساء والرجال في تونس الحالية، تحدث هؤلاء عن مراحل أخرى من حركة المقاومة - باعتبارها أكثر رسوخاً في الذاكرة العائلية. وشملت ذكريات الحرب العالمية الثانية وكذلك فترة النضال الأوسع نطاقاً من أجل الاستقلال بين ثلاثينيات وخمسينيات القرن الماضي. وغطت هذه الذكريات أيضاً المحطات التأسيسية لتونس المستقلة (1956) حتى السبعينيات (Ben Said Cherni 1987). وبالتالي، فإن إعادة النظر في السرديات الوطنية من خلال التاريخ الجزئي للعائلات (Jrad 2015) ومن خلال استحضار المسارات النسائية المألوفة والتي غالباً ما يتم التقليل من أهميتها، مكنتني العديد من هذه المقابلات من فهم حيوية الذاكرة المتعلقة بفعالية المرأة ولكن أيضاً صحتها أحياناً. وكان للبحث تأثير محفز على التعبير عن هذه الذاكرة، واستفدت في المقابل بشكل كبير من القوة التي جسدها مختلف الأشخاص الذين تمكنت من التحدث معهم.

وأخيراً، كان هذا البحث فرصة للتفكير في أنثروبولوجيا الجنوب التونسي بفضل العمل الميداني المكثف. وقد أمكن ربط الصلة المباشرة بالملفات الخاصة بالنساء التارثيات، من خلال الروابط العائلية التي توحى بها بعض الأسماء الموجودة في تلك المحفوظات. وكشفت المقابلات التي أجريت في هذا السياق عن حيوية ثقافة الذاكرة المحلية التي تم الحفاظ عليها داخل العائلات وداخل مجموعات النقاش. وقد عرضت خلال المقابلات مواد أرشيفية توضح حقائق كانت معروفة بشكل عام لدى الأفراد الذين عاصروا المجتمعات المحلية. و أدركت، علاوة على ذلك، أهمية الذاكرة المحلية للنساء القويات. كما أدركت أيضاً مركزية أماكن التذكر المدنية في المجتمعات المحلية، حيث يقوم رجال ونساء مثقفون برعاية سرديات المقاومة وتقديمها للزوار والأجيال الشابة على حد سواء. ولا تقتصر هذه المقاربة على الجانب الشفهي فحسب، بل تشمل أيضاً كتابة تاريخ الاستعمار (Boulifa 2006) ونشر المصادر الأصلية عن طرائق احتلاله (Boulifa 2023).

في تطاوين، على سبيل المثال، وفي أحد أماكن المعرفة والذاكرة، دفع الحوار حول الملفات المتعلقة بالنساء التارثيات في تلك المنطقة إلى الكشف عن أرشيفات ووثائق أخرى محفوظة محلياً، لا سيما تلك التي تعود إلى العائلات. وقد أدى ذلك إلى نقاش على غرار التاريخ المحلي المصغر للذاكرة، وفي الوقت نفسه، إلى تحقيق جدي حول الجهات الفاعلة التي ارتكبت العنف الاستعماري. وكانت إحدى الأدوات السحرية في هذا البحث عن الحقيقة صورة فوتوغرافية (تعود على الأرجح إلى أوائل القرن العشرين) لشابات متجمعات عند أسفل الجدار، وقد أربين شخص متجبر يمثل سلطة استعمارية ذكورية. إذ تكشف الصورة البعد الجندري للهيمنة من خلال سينوغرافيا الأجساد المصورة. وبهذه الطريقة، فإن الذاكرة هي بيداغوجيا للأهلية الأنثوية وتاريخ حي في آن معاً، تربط بين التحقيق في الماضي والسعي لتحقيق العدالة في المستقبل. ويمكن مقارنة ذلك بممارسات النساء في السياق الجزائري في نقل ذاكرة بديلة للمقاومة، والهدف منها أيضاً التعليم من أجل المستقبل في مواجهة أدائية السرديات التي تقلل من شأن هذا البعد داخل المجتمع.

هذا الشكل من الذاكرة هو في حد ذاته أدائي، يحدث في سياق التأثيرات الخارجية التي تهدف إلى إعادة تفسير التاريخ الخاص والجمعي لهذه المجتمعات من منظور أبوي. ففي سياق بحثي الأنثروبولوجي حول تلقي المواد الأرشيفية المتعلقة بأنشطة النساء التارثيات في الجنوب التونسي، أعاد العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، ذكوراً واثناً، ربط أعمال النساء في الماضي بتأكيد معاصر للهوية الجندرية. وتظهر هذه الأنماط المختلفة من التذكر مركزية النقل المحلي في إدراك فعالية المرأة، وتقف على النقيض من الطرق التي يتم بها استخدام التاريخ. وعليه، تؤكد الدراسة على ضرورة الاهتمام بالذاكرة النشطة والحية لدور المرأة في التاريخ (McEwan 1993 ؛ Mtenje 2024 ؛ Schraut and Paletschek 2008).

الذاكرة والفوارق الراهنة والعدالة

إن الربط بين المجال الخاص والمجال الجمعي، أي باستخدام الأرشيفات التي تكشف عن كل من عوامل القمع والأطراف الفاعلة فيه وكذلك مسارات الحياة الفردية، يجعل التاريخ العام للأهلية الأنثوية ممكناً. وهذا يحفز التواصل بين الذاكرة والتأكيدات المعاصرة للموقف النسوي والناهض للاستعمار. ولا ينطوي الأمر هنا على عملية فك رموز الجمود المأساوي والعودة المعاصرة للاستعمار فحسب، بل أيضاً التركيز على قدرة المرأة على الفعل. ومن خلال استحضار ذكريات المقاومة المناهضة للاستعمار في تونس، انتقلت الشخصيات التي أجريت معها المقابلات في الزمن في إشارة منهجية إلى فلسطين الحالية، مما يدل على الوعي المشترك بالتاريخ الطويل لمقاومة الاضطهاد عبر فك رموز تاريخية لآليات الاستعمار. وتلتقي في ذلك سجلات مختلفة من الذاكرة، لتواصل النضال السابق في مظلة عابرة للمحدود الوطنية بالعدالة في الحاضر والمستقبل.

المصادر

الأرشيف الوطني التونسي (ANT)

- Anagol, Padma (2008), Agency, Periodisation and Change in the Gender and Women's History of Colonial India, in: *Gender & History*, 20, 3, 603–627.
- Ben Said Cherni, Zeineb (1987), La femme tunisienne et l'indépendance nationale, in: *Revue de l'Institut des belles-lettres arabes IBLA*, 50, 159, 115–134.
- Boulifa, Mansour (2006), *تطاوين تحت الإدارة الفرنسية*, Tataouine: Self-Publishing.
- Boulifa, Mansour (2023), *عوائد تطاوين*, Tataouine: Self-Publishing.
- Chater, Souad (1975), *La femme tunisienne, citoyenne ou sujet?*, Tunis: Maison tunisienne de l'édition.
- Cooper, Frederick (1994), Conflict and Connection: Rethinking Colonial African History, in: *The American Historical Review*, 99, 5, 1516–1545.
- Davidson, Tina, and Ruth Roach Pierson (2001), Voices from the Margins: Subaltern Women Speak... and Rewrite History, in: *Journal of Women's History*, 13, 2, 169–179.
- Edwards, Zophia (2017), Resistance and Reforms: The Role of Subaltern Agency in Colonial State Development, Rethinking the Colonial State, in: *Political Power and Social Theory*, 33, Leeds: Emerald Publishing Limited, 175–201.
- Faroqhi, Suraiya (2023), *Women in the Ottoman Empire*, London: Tauris.
- Ghabrial, Sarah (2016), Gender, Power, and Agency, in: *International Journal of Middle East Studies*, 48, 561–564.
- Glassberg, David (1996), Public History and the Study of Memory, in: *The Public Historian*, 18, 2, 7–23.
- Haicault, Monique (2012), Autour d'agency. Un nouveau paradigme pour les recherches de Genre, in: *Rives méditerranéennes*, 41, 11–24.
- Jrad, Fatma (2015), *العائلات والحياة العائلية بجهة تطاوين (1881-1956)*, Tunis: Université de la Manouba.
- Lafi, Nora (2020), Finding Women and Gender in the Sources, in: Spadaro, Barbara, and Katharina Yeaw (eds), *Women in the Modern History of Libya*, Abingdon: Routledge, 24–46.
- Larguèche, Dalenda (ed.) (2000), *Histoire des femmes au Maghreb*, Tunis: Centre de publication universitaire.
- McEwan, Cheryl (1993), Building a Postcolonial Archive? Gender, Collective Memory and Citizenship, in: *Post-apartheid South Africa*, 5, 1, 5–41.
- Moghadam, Valentine (2010), Women, Structure, and Agency in the Middle East, in: *Feminist Formations*, 22, 3, 1–9.
- Mtenje, Asante Lucy (2024), Carving Their Place in History: Reconstructing Public Memories of Anti-Colonial Struggle Through Malawian Women's Writing, in: Ndlovu, Mphathisi, Lungile Augustine Tshuma, and Shepherd Mpofu (eds), *Remembering Mass Atrocities*, New York: Palgrave, 217–240.
- Navarro Tejero, Antonia (2004), Telling (Her)Story: An Overview of Subaltern Studies, in: *Feminismo/s*, 4, 85–96.
- Prakash, Gyan (1994), Subaltern Studies as Postcolonial Criticism Author, in: *The American Historical Review*, 99, 5, 1475–1490.
- Sadiqi, Fatima (2008), Facing Challenges and Pioneering Feminist and Gender Studies, in: *African and Asian Studies*, 7, 447–470.
- Schraut, Sylvia, and Sylvia Paletschek (2008), Remembrance and Gender, in: Paletschek, Sylvia (ed.), *The Gender of Memory*, Frankfurt: Campus, 267–287.
- Sibeud, Emmanuelle (2004), Post-Colonial et Colonial Studies: enjeux et débats, in: *Revue d'histoire moderne & contemporaine*, 51–4bis, 5, 87–95.
- Spivak, Gayatri Chakravorty (2004), Can the Subaltern Speak?, in: Peter H. Cain and Mark Harrison (eds), *Imperialism: Critical Concepts in Historical Studies Volume III*, Abingdon: Routledge, 171–219.

نبذة عن المؤلفة

تناولت نورا لافي بالدرس موضوع النساء المتمردات على الاستعمار في المغرب العربي في إطار تواجدها بصفة باحثة في مركز MECAM بجامعة تونس في 2023/2024. وهي حاصلة على درجة الدكتوراه في التاريخ (1999) ومؤهلة للإشراف على البحوث (2011). وهي تعمل منذ عام 2004، باحثة في مركز Leibniz-Zentrum Moderner Orient ببرلين، حيث أدارت برنامج أبحاث HISDEMAB حول تاريخية الديمقراطية في العالم العربي من عام 2020 إلى عام 2023. كما تقوم بالتدريس في جامعة Freie Universität Berlin. وهي عضو في مجموعة المشرفين في كلية Graduate School Muslim Cultures and Societies ببرلين. وهي تشارك ضمن برنامج EUME (Forum Transregionale Studien, Berlin) في إدارة مجال البحث „Cities Compared: Governance, Participation and Diversity“. وقد نشرت العديد من الدراسات عن مدن الإمبراطورية العثمانية، وعن البعد المدني للحكم الحضري في هذا السياق، وعن العالم العربي بشكل عام خلال الفترتين العثمانية والاستعمارية. البريد الإلكتروني: Nora.Lafi@zmo.de

IMPRINT

The MECAM Papers are an Open Access publication and can be read on the Internet and downloaded free of charge at: <https://mecam.tn/mecam-papers/>. MECAM Papers are long-term archived by MENALIB at: <https://www.menalib.de/en/vifa/menadoc>. According to the conditions of the Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0 International Public License (<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/legalcode>), this publication may be freely reproduced and shared for non-commercial purposes only. The conditions include the accurate indication of the initial publication as a MECAM Paper and no changes in or abbreviation of texts.

MECAM Papers are published by MECAM, which is the Merian Centre for Advanced Studies in the Maghreb – a research centre for interdisciplinary research and academic exchange based in Tunis, Tunisia. Under its guiding theme “Imagining Futures – Dealing with Disparity,” MECAM promotes the internationalisation of research in the Humanities and Social Sciences across the Mediterranean. MECAM is a joint initiative of seven German and Tunisian universities as well as research institutions, and is funded by the German Federal Ministry of Education and Research (BMBF).

MECAM Papers are edited and published by MECAM. The views and opinions expressed are solely those of the authors and do not necessarily reflect those of the Centre itself. Authors alone are responsible for the content of their articles. MECAM and the authors cannot be held liable for any errors and omissions, or for any consequences arising from the use of the information provided.

Editor: Dr. Maria Josua

Editorial Department: Petra Brandt

Translation from English into Arabic: Dr. Souhir Zekri Masson

Merian Centre for Advanced Study in the Maghreb (MECAM)

GIGA | Neuer Jungfernstieg 21

20354 Hamburg | Germany

<https://mecam.tn>

mecam-office@uni-marburg.de



ميكام
مركز ميربان
للدراسات المتقدمة
في المنطقة المغاربية



MECAM
Merian Centre
For Advanced Studies
In The Maghreb